PROVISIONAL
A/39/PV.59
19 November 1984
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد لوساكا (زامبيا)

- تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية [١٤] (تابع)

(أ) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/39/458 و Add.1)

(ب) مشروع القرار (A/39/L.15)

- برنامج العمل

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥

البند ١٤ من جدول الاعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(أ) مذكرة من الامين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/39/458 و Add.1)

(ب) مشروع القرار (A/39/L.15)

السيد بتلر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تمثل الطاقة الذرية اعظم تحد يواجه البشرية على الاطلاق .

وتنطوى الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية على القدرة على حل الكثير من المشاكل الاساسية التي تواجهها البشرية . انني اتحدث عن قدرة تلك الطاقة على توفير مستوى كريم من المعيشة تسعى اليه جميع الشعوب وتتمناه . ويمكن للطاقة الذرية ان توفر الكهرباء والتدفئة والاضاءة . كما يمكن ان تستخدم في تسيير السفن الضخمة وفي تشغيل التوابع المستخدمة في الاتصالات . وتمتد استخداماتها الى الطب والزراعة. والحق انها كما نعرف جميعا ، على سبيل المثال ، مصدر اشعة اكس العادية التي اصبحت جزءا من الممارسة اليومية للطب الحديث .

غير ان الطاقة الذرية تنطوى كذلك على قدرة تدميرية ضخمة ورهيبة . وأنا اتحدث عن الاسلحة النووية ، التي بلغت ضخامة العدد الموجود منها اليوم حدا يجعل من نزع السلاح النووى وانهاء جميع التجارب النووية اكثر الموضوعات الحاحا في جدول اعمالنا اليوم .

ومنذ واحد وثلاثين عاما ، وفي قاعة هذه الجمعية العظيمة ، ألقى رئيس الولايات المتحدة في ذلك الحين ، وهو الرئيس ايزنهاور ، خطابه " الذرة من اجل السلام " . وكان ذلك الخطاب والاقتراحات التي وردت فيه قفزة كبيرة ، والحقيقة انها كانت قفزة كمية نحو مواجهة وقبول التحدى الكبير المتمثل في الطاقة الذرية .

Digitized by UNOG Library

وبعد ثلاث سنوات ، وفي اعقاب مفاوضات تفصيلية بعث الى الوجود النظام الاساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

ويعكس هذا النظام الاساسي في حد ذاته الجانبين اللذين تنطوى عليهما الطاقة الذرية . وتم التعهد في ذلك النظام الاساسي بالنهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وضمان عدم حدوث اى تحويل للانشطة السلمية للطاقة النووية او المواد النووية الى أية اغراض عسكرية .

وترى حكومة استراليا ان النظام الاساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والوكالة ذاتها ، وهي الجهاز الذى انشأه النظام الاساسي ، من بين اعظم منجزات العصر الذرى . ولقد شاركت استراليا في المؤتمر الخاص بالنظام الاساسي ، وكانت عضوا مؤسسا في الوكالة . ومنذ انشاء الوكالة واستراليا عضو في مجلس ادارتها . وبالتالي لا يجب ان يكون هناك اى شك في ان استراليا نصير قوى للوكالة ، وهي ملتزمة التزاما قويا بالمبادئ الواردة في نظامها الاساسي .

واليوم ننظر مرة اخرى في التقرير السنوى للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعروض على الجمعية العامة . ويبين التقرير ان الوكالة قد انجزت خلال العام الماضي الوظائف الهامة للغاية التي انيطت بها .

ومعروض علينا مشروع قرار يشكل الاجراء الذى ستتخذه الجمعية بصدد تقرير الوكالة . وقد شاركت استراليا في تقديم مشروع القرار هذا (A/39/L.15)، ونأمل بل ونعتقد انه سيعتمد بتوافق الآراء .

ولدى مناقشة عمل الوكالة في هذه المناسبة ، أرى من الضرورى ان اشير الى الدور الذى تقوم به الوكالة في دعم معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وسيجرى استعراض لتلك المعاهدة في عام ١٩٨٥ للمرة الثالثة .

وتعتبر تلك المعاهدة حيوية من عدة نواحي . أولا ، لا توجد معاهدة اخرى لتحديد الاسلحة انضم اليها عدد اكبر من البلدان . واود ان اؤكد ان معاهدة عدم الانتشار ، في رأى استراليا ، هي في المقام الاول معاهدة لتحديد الاسلحة .

Digitized by UNOG Library

ثانيا ، لمعاهدة عدم الانتشار سجل حافل بالفعالية لا يضاهيه سجل أى معاهدة اخرى .

ثالثا ، عملت معاهدة عدم الانتشار بشكل مباشر على كفالة أمن هذا العالم وأمن جميع الدول الأعضاء سواء كانت موقعة او غير موقعة على المعاهدة .

وأود ان أسأل الممثلين ان يتصوروا هذا العالم بغير معاهدة عدم الانتشار ، من يمكنه القول بأن أمنه سيصبح اكبر أو اكثر ضمانا في غياب معاهدة عدم الانتشار ؟ اعتقد ان الاجابة واضحة . ان هدف كبح جماح الانتشار النووى هدف اساسي لأمننا جميعا ، وقد حققت معاهدة عدم الانتشار هذا الهدف ، وستواصل بل وينبغي لها ان تواصل تحقيق هذا الهدف .

هناك اسلوب خاص تعتبر فيه معاهدة عدم الانتشار صكا فريدا ألا وهو انشاؤها لنظام للتفتيش الدولي يرمي الى التحقق من الامتثال للالتزامات التعاهدية . وذلك النظام هو اكثر الانظمة القائمة فعالية ، وينبغي ان يكون نموذجا لأية اتفاقات اخرى خاصة بتحديد الاسلحة تتطلب اجراء التحقق . وهذه هي الصلة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبين معاهدة عدم الانتشار ، لأن نظام الضمانات الخاص بالوكالة يشكل نظام التحقق المطلوب في معاهدة عدم الانتشار .

أعتقد انه ينبغي لنا جميعا ان نشعر بالامتنان للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتوفيرها نظام الضمانات الحيوى هذا ، ولقيامها بهذا بفعالية كبيرة .

وعندما نستعرض معاهدة عدم الانتشار في العام القادم ، تعتقد استراليا انه ينبغي لنا ان نبدأ من نقطة اعادة التأكيد على الوظيفة التي لا بديل عنها لمعاهدة عدم الانتشار ، وهي توفيرها صيانة السلم والأمن في هذا العالم . ونعتقد ايضا ان الدور الذى يؤديه نظام الضمانات الخاص بالوكالة ينبغي الاعتراف به وتأييده تماما .

وخلال ذلك الاستعراض سيجرى الاعراب عن الاهتمام بالحاجة الى المزيد من تنفيذ احكام معاهدة عدم الانتشار . وسوف يتصل جانب كبير من هذا الاهتمام

Digitized by UNOG Library

بالتعهدات المنصوص عليها في المادة السادسة من المعاهدة . وتعترف استراليا بهذه الاهتمامات ، وهي تشارك في واقع الأمر في العديد منها . ولهذا ،فان استراليا ملتزمة دون قيد او شرط بانهاء جميع التجارب النووية ، وقد قامت بالاشتراك مع نيوزيلندا بصياغة وتقديم مشروع قرار الى هذه الجمعية ، سيكون من شأنه ، اذا ما نفذ ، ان يحقق تقدما عمليا صوب ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب . ويحدونا الامل في ان يحظى مشروع القرار هذا بتأييد واسع في هذه الجمعية .

لقد اشرت في بداية هذا البيان الى التحدى الذى تفرضه الطاقة الذرية . وثمة احساس قوى بهذا التحدى في استراليا ، بل قد يكون هذا الاحساس اقوى منه في اى مكان آخر في العالم . فاستراليا تمتلك اكثر من ٣٠ في المائة من المخزون المعلوم من اليورانيوم في العالم . وقد ولّد هذا في استراليا وعيا عميقا بين ابناء الشعب العاديين بالتحدى الذى تفرضه مسؤولية الطاقة النووية وادراكا له . وقد اعتقد كثيرون من ابناء الشعب الاسترالي انه ربما يكون افضل اجراء تتخذه استراليا للاسهام في تحقيق هدف عدم الانتشار هو ترك اليورانيوم الاسترالي في باطن الأرض . وجرت مناقشات كثيرة بشأن هذه المسألة في استراليا . وكانت وجهة النظر الواضحة للأغلبية العظمى ، التي برزت من تلك المناقشات ، ومن المجتمع الاسترالي ككل ، انه ينبغي لنا ان نستخرج بعض اليورانيوم الذى نملكه ونصدّره للأغراض السلمية . إلا ان سياستنا والتزامنا يقضيان بألا يستخدم اليورانيوم الاسترالي في صناعة اسلحة نووية . ان عضويتنا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وعملنا النشط بموجب معاهدة عدم الانتشار ونظام الضمانات أمران حيويان للوفاء بذلك الالتزام .

وفي الختام اود ان اقدم تقدير وتهنئة الحكومة الاسترالية الى السيد بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومن خلاله الى معاونيه . لقد قاموا جميعا بأداء اعمالهم بمهارة فائقة وتفان كبير ، وبقيامهم بهذا ، قدموا الينا خدمة كبيرة للغاية .

Digitized by UNOG Library

السيد سربريف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تابع وفد جمهورية بلغاريا الشعبية باهتمام وانتباه شديدين البيان الافتتاحي الذى ألقاه السيد هانز بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وشعر بالسرور وهو يلاحظ الاعمال الكبيرة التي قامت بها الوكالة في العام الماضي .

ان تقرير الوكالة لعام ١٩٨٣ يوضح بشكل شامل ومفصل الانشطة المتعددة الأوجه التي اضطلعت بها تلك المنظمة الدولية التي كانت عاملا هاما للحفاظ على السلم والأمن والتعاون العالمي .

ان دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها مركزا متعدد الاطراف لتنسيق جهود الدول الاعضاء في تعزيز تطبيقات الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، وباعتبارها عاملا هاما في تعزيز نظام عدم انتشار الاسلحة النووية ، يكتسي اهمية رئيسية . لقد اتخذ سباق التسلح ، بما في ذلك سباق التسلح النووى ، أبعادا لم يسبق لها مثيل ، وذلك بسبب اعمال محددة تقوم بها الدوائر الامبريالية في الغرب ، ترمي الى قلب التوازن العسكرى الاستراتيجي الراهن في العالم .

وهذه الحالة المعقدة والمتوترة السائدة في العالم كانت لها آثار سلبية على تطوير التعاون الدولي المتسق والمواتي لتعزيز استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية . اننا نشهد طموحا متزايدا في الحصول على اسلحة نووية من جانب دول ليست اطرافا في معاهدة عدم الانتشار ، ولم تقبل الرقابة الفعالة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على برامجها النووية للاغراض السلمية . وهذا يثير القلق بشكل خاص فيما يتعلق بالدول الموجودة في مناطق الصراع والتوتر . واذا ما نشب صراع نووى في اى من هذه المناطق الحساسة ، فقد يصبح بداية لنشوب كارثة نووية عالمية . ولهذا السبب بالتحديد ننظر بقلق عميق الى الطموحات النووية لجنوب افريقيا واسرائيل .

والآن ونحن نعدّ العدّة لمؤتمر الاستعراض الثالث بشأن معاهدة عدم الانتشار ، من الأهمية بمكان ان تكثف الدول المحبة للسلم والمهتمة بشكل حقيقي بتعزيز نظام

Digitized by UNOG Library

الضمانات من جهودها لزيادة عدد الدول المنضمة الى هذا الصك الدولي ، وللاسهام في تحقيق طابعه العالمي . وترى جمهورية بلغاريا الشعبية ان معاهدة عدم الانتشار صك لا يزال يثبت صلاحيته ويحقق مصالح الدول الحائزة للاسلحة النووية والدول غير الحائزة لها . ونحن على اقتناع بأن معاهدة عدم الانتشار سوف تواصل في المستقبل اسهامها في بناء الاستقرار والثقة في العلاقات الدولية ، وسوف تشكل اساسا لتعزيز استخدام الدول غير النووية للطاقة النووية في الاغراض السلمية .

واليوم ، حيث يتزايد استخدام الطاقة النووية ، وتزداد التجارة الدولية في المواد والمعدات الانشطارية اتساعا ، اصبحت المسائل المتعلقة بزيادة دعم نظام الضمانات الخاص بالوكالة تحظى بأهمية قصوى في اطار التدابير الخاصة بتعزيز فعالية عدم الانتشار النووى . وهذا النشاط الدولي الفريد الخاص بالرصد ، المعترف به بشكل عام ارتفع الى مستوى التوقعات . ان عدد مرات التفتيش ، التي فطّت بالفعل ٥٠ بلدا ، آخذ في التزايد بشكل مستمر . وقد تحسنت فعالية التفتيش ، كما تعزز اليقين من ان المواد الانشطارية تستخدم للاغراض السلمية تحت نظام الضمانات الخاص بالوكالة .

لقد قدمت حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية دائما ، وسوف تواصل تقديم ، المساعدة والتعاون المكثفين لدعم وتعزيز انشطة الرصد الخاصة بالوكالة . ونحن نفتح منشآتنا النووية لاجراء الاختبارات عليها بواسطة اجهزة ومعدات الرصد ، كما نعطي موافقاتنا لجميع المفتشين الذين تقترحهم الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومن ثم فاننا نعمل على تعزيز فعالية اعمالهم .

Digitized by UNOG Library

وتولي بلادى اهتماما خاصا للحماية المادية للمرافق النووية والمواد الانشطارية. ووفقا لتوصيات الدورة السابعة والعشرين للمؤتمر العام للوكالة ، صدّق مجلس ادارة جمهورية بلغاريا الشعبية على الاتفاقية الخاصة بالحماية المادية للمواد النووية في ٣ آذار/مارس ١٩٨٤.

ان برنامج الوكالة للمساعدة التقنية والتعاون كان ناجحا عندما طبّق عام ١٩٨٣. وكما هو واضح في التقرير السنوى ، ففي الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٣ تضاعف برنامج المساعدة التقنية في قيمته بالأسعار الحالية . ويثبت كل هذا كفاية وموثوقية سياسة تمويل المساعدة التقنية على أساس طوعي ، وبالعملة الوطنية وفقا للأرقام الارشادية للتخطيط .

وكعضو في مجلس المحافظين للوكالة،عبّر وفد بلغاريا دائما عن اعتباراته التي تتعلق بتحسين استخدام صندوق المساعدة التقنية والتعاون . وأود أن أنتهز الفرصة لأعبّر عن رضاء حكومة جمهورية بلغاريا الشعبية عن كل ما قدمته من تعاون شامل ومفيد مع الوكالة . وقد تبنّينا في عام ١٩٨٣ مع بلدان اخرى عددا من الأنشطة المهمة ،كالقيام بزيارة علمية تعليمية لتشجيع تطبيق الطاقة النووية ، وكذلك عقد الدورات التدريبية على المستوى الأقاليمي ، وللقيام بزيارة علمية تعليمية بشأن استخدام الطفرات المستحثة في انتقاء النباتات . وتواصل بلادى مساهمتها في نظام الاعلام النووى الدولي ، بينما شارك المتخصصون البلغاريون بفعالية في العديد من الاجتماعات ، ومجموعات العمل ،والحلقات الدراسية ، والندوات التي تنظمها الوكالة .

وكعضو في مجلس المحافظين للوكالة في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٢ الى ١٩٨٤ ، بذلت جمهورية بلغاريا الشعبية مختلف الجهود للاسهام في تحسين الأنشطة المتعددة الأشكال للوكالة ، وتعزيز دورها كمنظمة دولية لها هيبتها ، تتحمل مسؤولية رئيسية لحفظ السلم والأمن العالميين ، وتشجيع التعاون الدولي المثمر في تطبيق الطاقة النووية. ونحن نقيّم تماما تعاوننا مع الوكالة ومع السيد بليكس ، مديرها العام، وسوف نواصل العمل لتنفيذ الأغراض النبيلة لهذه المنظمة الدولية الهامة .

Digitized by UNOG Library

السيد مارين بوش (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد استمع وفد المكسيك باهتمام بالغ الى السيد بليكس ، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الذى عرض علينا بوضوح كلي التقرير السنوى للوكالة . ونحن نقدّر بصفة خاصة الصراحة التي تميّز بها عرضه . وفي الواقع ، اعتدنا في السنوات الأخيرة ليس فقط على الحماس والتفاؤل الحذر الذى يدير بهما السيد بليكس الوكالة في فيينا ، ولكننا اعتدنا أيضا على تقاريره الواضحة ، والصريحة والبنّاءة أيضا .

ونحن نشعر بالاغتباط للتقدم الذى حققته الوكالة في السنوات الاخيرة بغية تعجيل تعزيز اسهام الطاقة الذرية في مجالات السلام والصحة والازدهار في أنحاء العالم قاطبة ، كما هو وارد في نظامها الأساسي .وقد طرأت في العام الماضي زيادة كبيرة في الموارد المتاحة للوكالة من أجل التعاون التقني ، وما من شك في أنه لا يزال هناك الكثير الذى ينبغي القيام به .

ويكتسي عمل الوكالة أهمية خاصة عشية الاجتماعين الدوليين الهامين وهما المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذى سينعقد في عام ١٩٨٥ ، ومؤتمر الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية المزمع عقده في عام ١٩٨٦ . ويتعين على الوكالة أن تلعب دورا هاما في الاعداد لهذين الاجتماعين وتؤكد ذلك الوثائق التي عرضت على اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

وسوف يوفر هذان المؤتمران الدوليان للدول الثلاث الرئيسية الحائزة لأسلحة نووية ، والأطراف في معاهدة عدم الانتشار ،فرصة نادرة لتثبت بشكل عملي أنها على استعداد للامتثال تماما ، بما نصت عليه المعاهدة ، أى :

" تيسير أتم تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتقنية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ".(القرار ٢٣٧٣ (د-٢٢) ،المرفق ، المادة الرابعة)

Digitized by UNOG Library

ومن المؤكد أن هذين المؤتمرين الدوليين سوف يتناولان مسألة الأنشطة التي تقوم بها الوكالة فيما يتعلق بنظام الضمانات الوارد في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وفي هذا الصدد ، من الجدير بالذكر أيضا أن الوكالة تضطلع بدور فيما يتعلق بمعاهدة تلاتيلولكو. ومع ذلك ، فان المبالغة في التأكيد على هذا الجانب من عمل الوكالة قد يعمّق من اختلال التوازن بين الالتزامات التي تضطلع بها الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية الأطراف في المعاهدة ، والتزامات الدول التي تملك الأسلحة النووية ، الأطراف في المعاهدة أيضا . ونود أن نؤكد أننا ما زلنا نرى من خلال بعض الكلمات التي استمعنا اليها أمس وصباح اليوم، أن هناك ميلا الى محاولة اقناع المجتمع الدولي بأن المعاهدة تنطبق فقط على منع الانتشار الأفقي للأسلحة النووية .

وفي هذا الصدد ، فاننا نتفق مع ما قاله بالأمس المدير العام للوكالة ، من أنه يوجد شعور قوى بالقلق لدى البلدان الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي لا تمتلك أسلحة نووية لعدم وجود تدابير تكفل تنفيذ الأحكام المتعلقة بنزع السلاح النووى ، الواردة في الفقرة العاشرة من ديباجة المعاهدة وفي المادة السادسة منها . ان الأعمال التي قام بها مؤتمر نزع السلاح ولجنة نزع السلاح ، وكذلك المناقشة الجارية في اللجنة الاولى للجمعية العامة بشأن هذه المسائل ، لا تجعلنا نتفاءل كثيرا في هذا المجال .

السيد هيكي (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي بادئ ذى بدء أن أشكر السيد بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، على تقريره الشامل والمفيد الذى قدمه لنا حول أنشطة الوكالة لعام ١٩٨٣ . كما أتوجه بالشكر لموظفي الوكالة وأمانتها .

ان أنشطة الوكالة تجرى في جو دولي معقد ومتوتر . وفي رأى الجمهورية الديمقراطية الالمانية أنه بغية ضمان استمرار نجاح عمل الوكالة ، من الضرورى بذل كل

Digitized by UNOG Library

جهد ممكن لتكثيف الكفاح من أجل منع نشوب حرب نووية ، وتحقيق نزع السلاح النووى . ولهذا السبب ، حثت الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، على غرار الدول الاشتراكية الأخرى ، لسنوات على اجراء مفاوضات جادة ومثمرة لنزع السلاح ، وذلك بالاستناد الى النية الحسنة ومع مراعاة المصالح الأمنية المشروعة لجميع الدول ، كما نادت بالعودة الى سياسة الانفراج .

Digitized by UNOG Library

وبالتالي ، فاننا نعارض السعي المحموم لتحقيق التفوق العسكرى ، وتكديس الأسلحة ، وسياسة الأمر الواقع التي تتمثل في وزع أسلحة الضربة الاولى الامريكية الجديدة في اوروبا الغربية ،واستراتيجية التهديد والابتزاز الموجهة ضد المنظمات الدولية فيما يتعلق بأنشطتها .

وقد أعربت بلادى مرارا عن رغبتها في الحوار والتعاون الدولي المثمر.ونحن نبذل جهودنا انطلاقا من هذه الروح ، من أجل ضمان استمرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عملها بنجاح .

ان استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية تطور ايجابي وضرورى يتيح وصول البشرية الى منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية . وتحث الجمهورية الديمقراطية الالمانية على تسخير هذا الشكل من الطاقة للأغراض السلمية وعلى قبوله باعتباره حقا ثابتا لكل دولة. وترى ان الشرط الضرورى لتحقيق ذلك ، هو الاحترام الكامل لجميع أحكام القانون الدولي الرامية الى منع ظهور دول جديدة حائزة للأسلحة النووية .

ونحن نرى اعطاء مزيد من التعزيز والتطوير لنظام الضمانات الكاملة المنصوص عليه في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ،باعتباره الاسهام الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحقيق هذا الهدف . ومن المؤكد أن مثل هذه التدابير سيكون لها أثر موات ومباشر على الأمن الدولي : وتستطيع بلادى ، من واقع تجربتها ، أن تؤكد أن تطبيق الضمانات الشاملة لا يمكن اعتباره تمييزا ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . فلم تؤثر هذه الضمانات اطلاقا على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في الجمهورية الديمقراطية الالمانية .

ومن المعروف تماما ان حكومتي تتمسك بموقفها الثابت فيما يتعلق بأهمية القدرة النووية في الوفاء بالاحتياجات المتزايدة في مجال الطاقة . ولذلك ، سوف تسير الجمهورية الديمقراطية الالمانية قدما في تنفيذ برنامجها للطاقة النووية . وفي النصف الأول من التسعينات ، ستصل السعة الكلية الصافية للطاقة الكهربائية المنتجة باستخدام المفاعلات النووية الى حوالي ... ٥ ميغاواط . وسيمكن تحقيق ذلك عن طريق التعاون الوثيق مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى في اطار مجلس التعاضد الاقتصادى .

Digitized by UNOG Library

وعلاوة على ذلك ،فان نظام ضمانات الوكالة يبين أنه يمكن التحقق بفعالية من تنفيذ اتفاقات للحد من التسلح ونزع السلاح شريطة توفر الارادة السياسية للدول . ونحن نقدر تماما الخبرات التي اكتسبتها الوكالة في هذا المجال ، وننادى بالاستفادة منها في مجالات اخرى تتعلق بالحد من التسلح ونزع السلاح

وتعتبر الاتفاقية المعنية بالحماية المادية للمواد النووية صكا دوليا هاما لمنع اساءة استخدام المواد النووية . وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، التي كانت من بين الدول الاولى التي صادقت على هذه الاتفاقية ، النداء الموجه الى جميع الدول التي لم تصادق عليها بعد ، لكي تنضم الى هذا الاتفاق الدولي الهام.

وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية التعاون في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية اذا كان هذا التعاون يتسق تماما مع الأهداف والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية . كما أن بلادى تؤيد بقوة المجموعة الكاملة من التدابير السياسية والقانونية والتنظيمية والادارية المتخذة من أجل النهوض بالتعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، ومن أجل منع زيادة انتشار الأسلحة النووية الذى يعرض الاستقرار الدولي للخطر ، ويزيد من تفاقم خطر الحرب النووية . لذلك ،تنادى بلادى باصرار وتصميم ، باجراء مفاوضات جادة وبنّاءة بشأن نزع السلاح النووى ، وهو ما اقترحته البلدان الاشتراكية مرارا .

وقد تحدد عام ١٩٨٥ لعقد المؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تمثل أحد الصكوك الأساسية في مجال الحد من التسلح ونزع السلاح . وتعلق الجمهورية الديمقراطية الالمانية أهمية قصوى على تلك المعاهدة . وما زالت ترى أنها لا تمثل الهدف النهائي ، بل انها ليست سوى خطوة واحدة صوب نزع السلاح النووى . فهي تقوم على حقيقة أنها تأخذ في الاعتبار ، الى أقصى حد ممكن ،المصالح المشروعة لجميع الدول الكبيرة والصغيرة ،الحائزة للأسلحة النووية أو غير الحائزة لها . ولا يوجد أى بديل لتلك المعاهدة في الوقت الحالي .

وتبذل الجمهورية الديمقراطية الالمانية جهدا كبيرا لضمان اعداد المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية اعدادا

Digitized by UNOG Library

كافيا وبعناية تامة لكي يتخذ مسارا ناجحا لأننا على قناعة بأن توصل هذا المؤتمر الى نتيجة ايجابية يوفر الظروف المواتية لعقد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالنهوض بالتعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

ان استمرار بقاء اسرائيل وجنوب افريقيا خارج نطاق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ،لا بد وأن يثير مشاعر القلق العميق . وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية بشدة الأغلبية الساحقة للدول في طلبها الذى تجسد في القرارين GC/XXVIII/739 و GC/XXVIII/741 المعتمدين في الدورة العادية الثامنة والعشرين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي عقدت في فيينا في شهر ايلول/سبتمبر الماضي .

وقد امتنعت اسرائيل حتى يومنا هذا عن الاعلان صراحة بأنها لن تكرر تلك الأعمال الاجرامية ،مثل هجومها على مركز البحوث النووى العراقي في عام ١٩٨١ . كما أن تلك الدول التي لديها منشآت نووية غير خاضعة لنظام ضمانات الوكالة ،وتستطيع انتاج مواد انشطارية يمكن استخدامها في تصنيع الأسلحة النووية - تشكل خطرا خاصا على المناطق المجاورة ، وعلى السلم العالمي وهذا الوضع يضر بأهداف ومبادئ الوكالة الدولية ، ويعرّض للخطر نظام عدم الانتشار ، والأمن الدولي على حد سواء . ونحن نطالب تلك الدول بشدة بأن تخضع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وتقدر الجمهورية الديمقراطية الالمانية كل التقدير ما أنجزته الوكالة الدولية للنهوض بالتعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وترحب بالاتجاهات والأولويات التي حددها برنامج الوكالة الدولية لعامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ .

وكما يتبيّن من تقرير مدير عام الوكالة الدولية ، تعتبر سنة ١٩٨٣ أكثر السنوات نجاحا حتى الآن من حيث حجم المساعدات التقنية التي قدمتها الوكالة . فبينما تم تنفيذ ما يقرب من ٥٠٠ مشروع في عام ١٩٨٢ ، ارتفع هذا الرقم الى ٧٠٠

Digitized by UNOG Library

في عام ١٩٨٣ ، ويجرى حاليا تنفيذ ما يقرب من ٨٠٠ مشروع . ويمكن تصوير مقدار الزيادة في المساعدة الفعلية التي تقدمها الوكالة الدولية ، بمقارنة فترة الستة أشهر الأولى من عام ١٩٨٣ بمثيلتها في عام ١٩٨٤ ، حيث تصل هذه الزيادة الى ٣٥ في المائة فيما يتعلق بالمهام التي قام بها الخبراء ، و ٢٤ في المائة من الدولارات التي أنفقت على الأجهزة ، و ١٣ في المائة من عدد الزمالات الميدانية .

Digitized by UNOG Library

لقد أثبت مبدأ المدفوعات الطوعية بالعملات الوطنية لتمويل المساعدة التقنية نجاحه على مر سنوات عديدة . وفي رأينا ان الخبرة التي اكتسبتها الوكالة في هذا المجال يجب ان تعمم بصورة محددة ، وبذلك تساعد الهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في توفير اعتمادات مالية لم تستخدم بعد .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، بوصفها عضوا في مجلس الادارة ، سوف تساعد الأمانة بكل السبل في جهودها الرامية الى تعزيز زيادة فعالية المساعدة التقنية .

لقد دأبت بلادي على زيادة اسهاماتها الطوعية في المساعدة التقنية . ونحن نولي أهمية كبرى لمساعدة البلدان النامية لتدريب العاملين بها في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ومن أجل ذلك ننظم في بلادنا حلقات دراسية للتعليم ، وجولات للتفتيش .

اننا نؤيد أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كل من مجال التبادل الدولي للخبرات ، والتعاون في مجالات السلامة النووية وتصريف النفايات ، والنظام الدولي للمعلومات النووية .

لقد حددت الوكالة الدولية للطاقة الذرية لنفسها أهدافا طموحة للسنوات القادمة وتتعهد الجمهورية الديمقراطية الألمانية بمواصلة تعاونها النشط في تنفيذ تلك الأهداف. والوكالة بامكانها ان تسهم اسهاما قيما عن طريق إعمال مبدأ التعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة ، بل ويتعين عليها ان تقوم بذلك . ونحن ملتزمون بهذا المبدأ .

وبوصفنا من المشاركين في تقديم مشروع القرار A/39/L.15 والذي قدمه بالأمس ممثل مصر باقتدار بالغ ، فاننا نطالب جميع الوفود الأخرى بان تقدم تأييدها القيم لمشروع القرار هذا ، حتى يمكن اعتماده بتوافق الآراء .

السيد تاماتشي (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أبدأ كلمتي بالاعراب عن تقديرنا للتقرير المفيد والشامل الذي قدمه السيد هانز بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بشأن أنشطة الوكالة خلال عام ١٩٨٣ . ونحن نشعر بالامتنان اذ نلاحظ ان الوكالة تحت رئاسة السيد بليكس قد مددت أنشطتها الى مجالات شتى في حدود اختصاصاتها .

Digitized by UNOG Library

وتتمثل المهمتان الأساسيتان للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، والاسهام في الجهود الرامية الى منع انتشار الأسلحة النووية . ان أهمية النهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية في عالم يواجه احتمال نضوب المصدر الاحفوري للطاقة ، أمر لا يحتاج الى مزيد من التأكيد . لذا ، على الوكالة ان تكرس اقصى اهتمام ممكن ، وأقصى موارد متاحة لانجاز هذه المهمة . ومع ذلك ، فهذا لا ينفي أهمية أنشطة الوكالة المتصلة بعدم الانتشار النووي ، التي لابد أن تستمر الوكالة في ايلائها كل اهتمام ممكن .

وخلال عام ١٩٨٣ ، زاد اجمالي القدرة المنشأة المولدة للقوى النووية بنسبة ١٠ في المائة . ووفرت محطات الطاقة النووية حوالي ١٢ في المائة من الكهرباء المولدة في العالم خلال عام ١٩٨٣ . ومع ذلك ، فمن بين ٢٥ محطة نووية جديدة تم ربطها بالشبكة خلال العام ، كانت هناك ثلاث محطات فقط في البلدان النامية .

ان تقرير الوكالة لعام ١٩٨٣ يتوقع أن يصل نصيب العالم من الكهرباء المولدة من المحطات النووية في عام ٢٠٠٠ الى ٢٠ في المائة . لكن الواضح أيضا من هذا التوقع أن قلة اضافية من البلدان النامية هي فقط التي ستتمكن في القريب العاجل من احراز تقدم صوب الشروع في برامجها الخاصة بالطاقة النووية . والنتيجة البديهية التي يمكن استخلاصها من هذا التوقع هي أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية يجب ان توسع من نطاق برامجها الرامية الى توفير المساعدة الشاملة للبلدان النامية في مجال استحداث الطاقة النووية .

لقد لاحظنا بارتياح ان حجم الموارد التي تم توفيرها لبرامج التعاون التقني التي تنظمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، قد زاد بنسبة ٢٥ في المائة ، اذ ارتفع من ٢٧ر٥ مليون دولار في عام ١٩٨٢ الى ٣٤ر٥ مليون دولار في عام ١٩٨٣ . وهذه الزيادة تبدو مشجعة اذا ما قورنت بالزيادة التي سجلت من عام ١٩٨١ الى ١٩٨٢ والتي بلغت ١٢ر٤ في المائة . ومع ذلك ، فان القيمة الاجمالية للمساعدة التقنية التي قدمت فعلا في عام ١٩٨٣ بلغت فقط ٢٦ر٦ مليون دولار .

Digitized by UNOG Library

ولئن كنا نقدر التعبئة المتزايدة للموارد من أجل برامج المساعدة التقنية خلال عام ١٩٨٣، فلا نزال نشعر بالقلق ازاء استمرار عدم التوازن بين الموارد المالية المخصصة للمساعدة التقنية وتلك المخصصة للضمانات. فالأموال المخصصة للضمانات خارج ميزانية الوكالة الدولية للطاقة الذرية تزداد بشكل كبير منذ عام ١٩٧٥، بينما تلك المخصصة لبرامج المساعدة التقنية قد سجلت - بالمقارنة بذلك - نموا بطيئا. وبطبيعة الحال، كان لهذا الاختلال أثر سلبي على قدرة الوكالة على الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية المتزايدة للمساعدة التقنية والتعاون. ان باكستان لا تعارض أية زيادة لها ما يبررها في مجال الاتفاق على الضمانات، ولكنها ترى - في الوقت ذاته - انه يتعين على الوكالة ان تخصص الموارد الكافية لبرامج المساعدة التقنية التي تضطلع بها، كي تتمكن من الاستجابة بشكل كاف لطلبات المساعدة التي تتلقاها من البلدان النامية.

وهناك جانب آخر هام من جوانب أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية يرتبط بتعزيز السلامة النووية في جميع أرجاء العالم. وفي هذا الصدد، لاحظنا بارتياح مساهمات الوكالة، خاصة من خلال تشجيع ومساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ - بين جملة أمور - المبادئ التوجيهية لبرنامج معايير السلامة النووية، والنص المنقح مؤخرا لمعايير السلامة الأساسية للوقاية من الاشعاع، والدليل الذي يجري اعداده من أجل التخطيط لمواجهة الطوارئ.

ان نظام الضمانات الحالي للوكالة وأشير هنا الى الوثيقة INFCIRC/66/Rev. 2 - يعد أداة فعالة يمكن الاعتماد عليها للكشف عن تحويل أية مواد نووية للأغراض غير السلمية. ونحن نشاطر تماما الرأي القائل بأنه بدلا من تعديل ذلك النظام يتعين على الوكالة ان تكثف جهودها من أجل التطبيق الصارم لهذا النظام على أساس غير تمييزي.

وأخيرا، يود وفد بلادي ان يسترعي الانتباه الى الاتجاه المؤسف السائد بين الموردين النوويين لفرض قيود من جانب واحد لا مبرر لها على نقل المعدات والمواد والتكنولوجيا النووية الى البلدان النامية.

Digitized by UNOG Library

وغني عن القول أن مثل هذه الممارسات تقوض أسس النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، الذي يقر بحق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في استحداث الطاقة النووية للأغراض السلمية. ولا يمكن لبلدان العالم الثالث أن توافق على أية خطة تظل بمقتضاها التكنولوجيا النووية حكرا على قلة مميزة من الدول. ان أية محاولات لفرض مثل هذه الترتيبات غير العادلة لن تثبت فحسب انها عقيمة، بل ستكون لها أيضا نتائج عكسية.

Digitized by UNOG Library

لذلك فاننا نود ان نحث البلدان الموردة للمواد النووية أن ترتفع الى مستوى مسؤولياتها الدولية ، وان تساعد بلدان العالم الثالث في استحداث الطاقة النووية لخدمة الأغراض السلمية ، بما يتمشى مع أولوياتها واحتياجاتها الوطنية . وغني عن القول ان أى نقل للتكنولوجيا النووية السلمية الى البلدان النامية يجب ان يتم على أساس شروط منصفة ومعقولة ، وفي ظل ضمانات ملائمة وغير تمييزية .

السيد الزهاوي (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفدى ان يثني على الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام السيد بليكس لتقرير الوكالة المقدم الى هذه الجمعية . ونحن نرى ان الأنشطة المتعلقة بالقوى النووية والسلامة النووية ، والعلوم المتصلة بالحياة ، ودورة الوقود ، والتعاون التقني لها أهمية كبرى لكل الدول الأعضاء . وفي هذا الصدد ، نحث الوكالة بشدة على زيادة توسيع هذه الأنشطة للنهوض بالتعاون الدولي وتطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

ونحن نشعر في الوقت الحالي بأن بلدانا نامية كثيرة ، بما فيها بلدى ، تهتم اهتماما خاصا بتخطيط القوى النووية وتطوير القوى العاملة في هذا المجال وتدريبها . ولقد بدأ العمل في الدراسة المتعلقة باختيار موقع محطتنا الأولى للقوى النووية . ومن المأمول ان يستكمل الجزء الأول من هذه الدراسة بحلول شهر تموز/يوليه ١٩٨٥ . وعلى ضوء هذه الدراسة ، ستتخذ خطوات أخرى طبقا للخطة التي أقرها مجلس التخطيط القومي في العراق .

ونود أن نبدى التعليقات التالية على بعض أجزاء التقرير المطروح أمامنا . لقد كنا نود أن نرى ما ينفق على الأنشطة المتصلة بالضمانات معروضا بنفس الطريقة التي عرض بها الجزء المتعلق بالمساعدات والتعاون في المجال التقني . ونحن نعتقد أنه لابد من الاستمرار في اعطاء أولوية في برامج الوكالة لهدف تحقيق توازن بين هذين المجالين الرئيسيين من أنشطتها .

لقد استرعى المدير العام الاهتمام في بيانه أمس الى بعض المسائل المعروضة على الوكالة ، والتي كانت أيضا ضمن شواغل الجمعية العامة ، وأعني بها الهجوم الاسرائيلي على المفاعل النووى العراقي والقدرة النووية لجنوب افريقيا .

Digitized by UNOG Library

لقد أوضح الأمين العام ، وبحق ، أن بعض جوانب هاتين المسألتين تتصل بالتزامات الوكالة بموجب نظامها الأساسي . وفيما يتعلق بالعراق ، نود أن نؤكد للمدير العام وللجمعية العامة اننا لم نكن ننوى ، ولا نعتزم اثارة أية تفرعات سياسية للعدوان الاسرائيلي في الوكالة .

وكل ما اثرناه هي مسائل تتصل اتصالا مباشرا بالتزامات الوكالة بموجب نظامها الأساسي ، الا وهي نتائج الهجوم الاسرائيلي - والتهديد بتكراره - وأثر ذلك على دور الوكالة ، وأنشطتها ، ونظامها الخاص بالضمانات ومستقبل استخدامات الطاقة الذرية للأغراض السلمية ، والتعاون الدولي في هذا المجال .

ونيتنا تجاه الوكالة كانت دائما البحث عن السبل والوسائل الكفيلة بجعل اسرائيل تمتثل لقرارات الوكالة . ومع ذلك ، فقد اثيرت مسائل سياسية من قبل وفود أخرى ، وخاصة تلك الوفود التي تجادل بأنه لا ينبغي للوكالة ان تشغل نفسها بالهجوم الاسرائيلي أو بنتائجه ، على زعم أنها ليست الهيئة المختصة بمعالجة مثل هذه المسألة . وبعد ذلك أدلت بعض الوفود ببيانات تهدد فيها بترك الوكالة ، وهي تهديدات تقوم على اعتبارات سياسية محضة ، حتى عندما كانت الوكالة تنظر في مسائل لا جدال في أنها تقع ضمن اختصاصها ، بل وضمن التزاماتها بموجب نظامها الأساسي .

ان موقف تلك الوفود التي تعارض نظر هذا البند في الوكالة يصبح أكثر ضعفا عندما تعارض نفس الوفود نظر البند هنا في الجمعية العامة أيضا ، بزعم ان مواصلة بحثه لن تخدم أى غرض .

ولا يمكن لهذا الموقف الا أن يؤكد الاتجاه لاضعاف دور الأمم المتحدة وابلاغ العالم ان الأمم المتحدة لا تستطيع عمل شيء يذكر ازاء الاعتداء الذى لم يسبق له مثيل على مفاعل نووي خاضع للضمانات الدولية ، وانه لا طائل من وراء اللجوء الى المنظمات الدولية المختصة ، وأنه لابد من ترك كل بلد يتصرف وفق اهوائه الخاصة .

وحيث ان المدير العام قد اشار في الوكالة الى الحالة الخاصة باسرائيل وجنوب افريقيا ، فمما يثير دهشتنا ، ان التقرير المطروح أمامنا لا يميز بين هذين البلدين والأعضاء الآخرين في الوكالة . فالفقرة ٣١٠ على سبيل المثال تدرج هذين النظامين بين الدول الأخرى المذكورة فيها .

Digitized by UNOG Library

ومن الحقائق المعروفة الآن تماما ان اسرائيل تواصل ، على كل الأصعدة ، تجاهل ضمانات الوكالة ، وتقوض بالقول والفعل مصداقية الوكالة ونظام الضمانات ومبدأ عدم الانتشار. ونعتقد أنه كان يتعين ان يقدم التقرير عرضا واقعيا للوضع الخاص بهذين النظامين والتهديد الذى يشكلانه على زيادة تنمية الطاقة النووية ، وعلى النظام الثابت لعدم الانتشار .

والفقرات ٣٧ الى ٤٢ من التقرير بشأن المسائل التي لها أهمية خاصة للوكالة والتي ناقشتها الجمعية العامة ، لا تعطي معلومات كافية بشأن الاجراءات - ان وجدت - التي اتخذتها الوكالة فيما يتعلق بقرارات الجمعية العامة . وكان من المستصوب ان يتضمن التقرير الخطوات والاجراءات التي اتخذتها أجهزة وضع السياسة في الوكالة بالنسبة للاحجام عن التعاون مع اسرائيل ، ووضع الأنشطة النووية الاسرائيلية تحت نظام الضمانات .

وقد يتساءل المرء في هذا الصدد أيضا عن الاجراءات التي اتخذت فيما يتعلق بقرارات المؤتمر العام للوكالة ، التي وردت في قرار الجمعية العامة ٣٨/٨ . ونحن نشير على وجه التحديد الى القرارات ٤٠٧ و ٤٠٨ و ٤٠٩ التي اعتمدت في الدورة السابعة والعشرين للمؤتمر العام للوكالة .

ونأمل في ان يأخذ التقرير السنوى المقبل ، في اعتباره هذه الملاحظات بطريقة تجعل من غير الضرورى لنا ان ندخل في العام القادم اشارة محددة الى هذه الملاحظات في قرار الجمعية بشأن تقرير الوكالة .

السيد غيان جياد ونغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : لقد استمعت باهتمام كبير الى البيان الذى أدلى به السيد هانز بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بتقرير الوكالة لعام ١٩٨٣ . ويسرنا ان نلاحظ ان الوكالة استطاعت خلال فترة الـ ٢٧ سنة التي انقضت منذ قيامها أن تفعل الكثير من العمل المفيد من أجل كفالة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لصالح الجنس البشرى . وأود أن أعرب عن امتناننا وشكرنا للسيد بليكس . ونحن نأمل في ان تواصل الوكالة جهودها في هذا الصدد، وان تحرز نجاحا أكبر .

Digitized by UNOG Library

وابتداء من هذا العام ، أصبحت الصين عضوا كامل العضوية في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي مجلس المحافظين . وقد حضر وفد صيني ، مؤخرا ، ولأول مرة ، الدورة العادية الثامنة والعشرين للمؤتمر العام للوكالة ، وعرض الموقف المبدئي للصين بشأن البنود الرئيسية المدرجة على جدول أعمال المؤتمر . ونحن سعداء لأن الفرصة قد واتتنا للانضمام الى الدول الأعضاء الأخرى في الوكالة ، في مناقشة مسألة الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى ، بالنيابة عن الحكومة الصينية ، عن شكرنا لكل الدول التي تؤيد حقوق الصين المشروعة في الوكالة .

Digitized by UNOG Library

مع تطور العلم الحديث والتكنولوجيا وزيادة الطلب على موارد الطاقة ، فان الاستخدام السلمي للطاقة النووية أصبح يسترعي اهتماما أكبر. والطاقة النووية تبشر بالخير كمصدر للطاقة . ومع ذلك ، فان تطور الطاقة النووية يعتريه الخلل في الوقت الحاضر . وطبقا لتقرير الوكالة السنوى لعام ١٩٨٣ (A/39/458) فانه من بين أكثر من ٣٠٠ محطة قوى نووية تعمل في العالم يوجد حوالي ١٢ فقط في البلدان النامية. وبالنسبة للبلدان النامية فان ذلك الوضع لا يعدّ مرضيا . ولذلك فان مساعدة هذه البلدان على استحداث الطاقة النووية مهمة كبرى تواجه الوكالة . ونأمل أن تولي الوكالة الاهتمام الكامل لاحتياجات البلدان النامية ، وأن تتخذ التدابير الفعالة للوفاء بها .

ان تطوير الطاقة النووية ينطوى أيضا على مسألة عدم الانتشار النووى . ونحن ندرك أهمية منع انتشار الأسلحة النووية والحاجة الى اتخاذ التدابير الملائمة في هذا الصدد . ومع هذا فاننا لا نحبذ اتخاذ مبدأ عدم الانتشار ذريعة لفرض قيود غير معقولة لا مبرر لها على التعاون في مجال تكنولوجيا الطاقة النووية ، أو اعاقة تطويرها .

وتتخذ الصين موقفا ايجابيا ومسؤولا بشأن التعاون في مجال الطاقة النووية . وفي ١٥ أيار/مايو من هذا العام ذكر رئيس وزراء الصين السيد زاو زيانغ في تقريره عن عمل الحكومة :

"ان الصين لديها انتقادات فيما يتعلق بالطابع التمييزى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقد رفضت الانضمام اليها . ولكن هذا لا يعني بأية حال اننا نحبذ الانتشار النووى ، كما أننا لا نشارك في هذا الانتشار بمساعدة بلدان أخرى على تطوير الأسلحة النووية ".

هذه هي السياسة الأساسية التي تنتهجها الصين فى تعاونها في مجال الطاقة النووية مع بلدان أخرى . واذ تسترشد بهذه السياسة فان الصين تؤكد أن المواد النووية والمعدات التي تصدرها أو تستوردها تستخدم في الأغراض السلمية وحدها .

Digitized by UNOG Library

ولقد أشار الدكتور بليكس في بيانه، الى أن هناك خيبة أمل كبيرة في مجال وقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى. وهذا صحيح حقا، ونحن نشاطر أيضا الشعور بأن :

" وطيدنا أن نأمل في أن تشهد السنة القادمة ولو بداية تقدم محسوس في مجال نزع السلاح، وكذلك مزيدا من الجهود لتوفير أقصى قدر ممكن من فرص الوصول الى تطبيقات التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ولا سيما تقديم مزيد من المساعدة الى البلدان النامية فى هذا المجال." (A/39/PV.58، ص ١٣)

وفي القرار ٣٥/١١٢ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ قررت الجمعية العامة أن تدعو لعقد مؤتمر للأمم المتحدة للنهوض بالتعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وحكومة الصين تؤيد عقد المؤتمر، وقد شاركت في عمل اللجنة التحضيرية. ونحن مستعدون للانضمام الى الجهد المشترك بغية عقد المؤتمر بنجاح.

الرئيس (ترجمة شفوية من الانكليزية) : لقد استمعنا الى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال.

ولقد قدم ممثل مصر بيانه بالأمس تنقيحا للفقرة الأخيرة من ديباجة مشروع القرار A/39/L.15 التي أصبح نصها الآن كما يلي :

" وتضع في اعتبارها القرارات GC/(XXVIII)/RES/423 و GC/(XXVIII)/RES/424 و GC/(XXVIII)/RES/425 و GC/(XXVIII)/RES/439 كما اعتمدها المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته العادية الثامنة والعشرين المعقودة في الفترة من ٢٤ الى ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤"

وتبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/39/L.15.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/39/L.15 ؟

اعتمد مشروع القرار A/39/L.15 (القرار ٣٩/١١٢).

الرئيس (ترجمة شفوية من الانكليزية) : بهذا تكون الجمعية أنهت نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال.

Digitized by UNOG Library

برنامج العمل :

الرئيس (ترجمة شفوية من الانكليزية) : أود أن أسترعي انتباه السادة الأعضاء الى مشروع القرار A/39/L.13/Rev.1 الذى تم توزيعه صباح اليوم في اطار البند ٢٤ من جدول الأعمال " العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم والأمن الدوليين" . وستبت الجمعية في مشروع القرار هذا خلال هذا الأسبوع .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥

Digitized by UNOG Library